



العولمة لون جديد من الاستبداد لتعميم نمط واحد من العلاقات المادية والاقتصادية والمالية، والإنسانية والفكرية والاجتماعية... إلخ، ويمكن مواجهتها، إذا أخذ بالوسائل التالية:

- ١ - تحصين الأمة عقدياً.
- ٢ - التعامل بحذر مع معطيات العولمة الاقتصادية، واتباع سياسة الانتقاء بما يتفق مع الإسلام.
- ٣ - تضمين المناهج التعليمية ما يبصر الأمة بالعولمة ومخاطرها.
- ٤ - الحد من التبعية الاقتصادية بكل أشكالها.
- ٥ - تفعيل دور الإعلام بكل أشكاله للتصدي للمظاهر السلبية للعولمة الاقتصادية.

(١) أستاذ الفقه والاقتصاد الإسلامي المشارك، كلية أصول الدين: قسم الفقه وأصوله، الدراسات العليا، مساعد العميد للدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية - المملكة الأردنية الهاشمية.

٦ - العمل الجاد لقيام مؤسسات اقتصادية ومالية على غرار المؤسسات الدولية.

٧ - تشجيع التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

٨ - إنشاء مشاريع إنمائية مشتركة، لرفع مستوى المعيشة في الدول الإسلامية.

والله الموفق





## مقدمة

يشهد عالمنا اليوم تغيرات وتحولات على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية وغيرها، تغيرات تقترب من النقلات النوعية، التي تجعل الحاضر مختلفاً عن الماضي، والإنسان المتحضر لا يمكن أن يعيش بمنأى عما يدور حوله، فلا بد له أن يتعامل مع معطيات عصره، وأن يفهم لغته، وأن يتقن مهارات السيطرة عليه، إذا أراد أن يكون له دور في هذا العالم المتغير.

ومن الأمور التي ظهرت على الساحة الدولية وأصبحت هاجساً يقلق الكثيرين، ما يسمى بالعولمة، التي ظهرت بصورة جلية بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية، بصناعة القرار في العالم، في ظل النظام العالمي الجديد من العلاقات الدولية، التي تقرب المسافات بين الأمم، وبخاصة بعد أن شعرت أمريكا بالركود الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

وسيساهم هذا البحث في بيان كيفية مواجهة العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، مع غياب مشروع حضاري إسلامي لتحقيق ذلك، رغم عقد عدة ندوات ومؤتمرات<sup>(١)</sup> وحلقات نقاش ومحاضرات، وصدور العديد من الكتب، والرسائل الجامعية وما وصلت إليه من توصيات، والتي لم

(١) صدر ما يزيد عن ١٥٠٠ مؤتمر وندوة، حتى ديسمبر ٢٠٠١م. علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكتاب رقم ٢٧٦، من سلسلة عالم المعرفة، الكويت. (إصدار ثان)، ٢٠٠١م، ص ٢٦.



تؤخذ بعين الاعتبار لدى صانعي القرار في أمتنا، لأن هذه المؤتمرات والندوات كانت وسيلة لامتصاص ردود الفعل الشعبية ضد العولمة، ولم تستطيع كل هذه الوسائل أن تبرز مشروعا حضارياً لمواجهة تحديات العولمة بعامة والعولمة الاقتصادية بخاصة...

وقد ذكر التركي لصحيفة العالم الإسلامي: إن أمتنا تواجه تحديات خارجية تستهدف عمقها الحضاري ومقومات وجودها<sup>(١)</sup>، ومن هذه التحديات: العولمة وما انبثق عنها من تطبيقات اقتصادية وبخاصة الخصخصة.

ونأمل أن نكون إيجابيين مع أنفسنا وعالمنا المعاصر، في التعامل مع هذه الظاهرة المفروضة على العالم سياسياً، بالمساهمة في الحضارة العالمية، متمسكين بقيمتنا العالمية وثوابتنا الإسلامية، التي جاء بها سيدنا محمد بن عبدالله ﷺ، والتي سعد المسلمون - وغيرهم - بتطبيقها، وأصبحوا سادة الأمم، لأنها عالمية اختيارية راشدة، وليست عولمة تسلطية قهرية.

### أهمية الموضوع:

يأخذ الموضوع أهميته من أن العولمة أصبحت أمراً واقعياً مفروضاً على العالم بكل أشكال القوة، والتي لا يمكن تجاهلها، في وقت تعيش فيه الأمة الإسلامية متفرقة لا تستطيع التأثير على مراكز صنع القرار في العالم، بسبب تفرقها السياسي، وتخلفها الاقتصادي، رغم غناها المادي، وعدم تمسكها بالثوابت التي أعزها الله بها، وجعلها مهابة الجانب، يوم كانت الدول الغربية تعيش في ظلام وجهل، واستبداد وظلم وتسلط.

والأمة الإسلامية لم تفكر بعد في وضع آلية مقنعة لمواجهة تحديات

(١) التركي، عبدالله صحيفة العالم الإسلامي السعودية، العدد ١٨٨٠، ٤/٢/١٤٢٦هـ، ص ١.



العولمة، وبخاصة العولمة الاقتصادية، لأن كل كيان سياسي يدافع عن نفسه ليتمكن من البقاء والحياة، وإرضاء مراكز العولمة، ولا شأن له بمصير الأمة.

### مشكلة البحث:

سيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

- ١ - ما مفهوم العولمة.
  - ٢ - ما أهم تحديات العولمة الاقتصادية.
  - ٣ - كيف يمكن مواجهة العولمة الاقتصادية، في الاقتصاد الإسلامي.
- هذا، وقد كتب في موضوع العولمة الكتب والأبحاث الكثيرة التي لا يمكن حصرها، وقد ذكر بعضها في مراجع البحث.

### منهج البحث وآليته:

سيكون البحث وصفيًا معتمدًا على ما كُتِبَ حول العولمة من أدبيات في الكتب والدوريات، وما صدر عن المؤتمرات والندوات - التي اهتمت بالعولمة - من قرارات وتوصيات، وذلك لبيان كيفية مواجهة العولمة الاقتصادية، بوسائل وآليات فاعلة مؤثرة.

وسيُعالج الموضوع في عدة مباحث، وخاتمة: تشمل النتائج والتوصيات (التوجيهات).

المبحث الأول: مفهوم العولمة.

المبحث الثاني: تحديات العولمة الاقتصادية.

المبحث الثالث: وسائل وآليات مواجهة العولمة الاقتصادية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات (التوجيهات).

## المبحث الأول

### مفهوم العولمة

انتشر استخدام مصطلح العولمة في أدبيات السياسة والاقتصاد، وقد اكتسب دلالات معينة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبخاصة بعد أن أصبحت العولمة تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية، التي تسعى بكل وسائلها لفرض النمط الرأسمالي الأمريكي بخاصة، والسيطرة على الآخر، بكل الوسائل، انطلاقاً من مبدأ معنا أو ضدنا، تحقيقاً لأحلام وأطماع الزعماء في دول المركز<sup>(١)</sup> دون اعتبار للخصوصيات الدينية والقومية والحضارية والبيئية، والمستوى الاقتصادي العام للدول بعامة والدول الإسلامية بخاصة.

والعولمة كما يطلق عليها الأمريكيون والإنجليز (GLOBALIZATION) وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وبهذا تعني تعميم نمط من الأنماط، وهو النمط الأمريكي.

والعولمة التي تدعو إليها أمريكا تختلف عن العالمية التي دعا إليها الإسلام، فالإسلام عالمي بدون إكراه، والعولمة فرض الشيء بالقوة، حسب المبدأ السابق ذكره.

(١) لأن ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنظم الاقتصادية. الخضيرى، محسن أحمد، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٥٤.



وبعضهم يقول: إن مصطلح العولمة في الواقع يعبر عن تطورين مهمين، هما:

١ - التحديث: modernity.

٢ - الاعتماد المتبادل: inter - dependence.

بهذا يعتمد مفهوم العولمة على تناقض واضح بين الدعوة للتحديث والتبادل بين الدول، وبين الواقع المتمثل بمزيد من السيطرة الأمريكية على كل شيء، وتطبيق النمط الأمريكي في التحديث.

ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وتبادل المعلومات عن طريق الشبكات الدولية networking.

وقد ساهمت ثلاثة عوامل في ظهور هذا المصطلح في الأدبيات المختلفة والفكر المعاصر سياسياً واقتصادياً ودولياً:

١ - عولمة رأس المال: وبخاصة بعدما أصبح العالم يُعَبَّرُ عنه بالسوق المالي العالمي الموحد، حيث إن أية تطورات تحدث في أي سوق مالي تؤثر سلباً أو إيجاباً على الأسواق الأخرى.

٢ - التطور الهائل والسريع في تقانة الاتصالات والتواصل من خلال أدوات ميسرة ورخيصة، حيث قربت المسافات بين الأفراد، وأصبحت المعلومات متاحة للجميع وبكل اللغات.

٣ - عولمة الثقافة: إذ أصبحت الثقافة مفتوحة للجميع من غير رقيب، وذلك عن طريق الشبكات الدولية، حيث زالت الحدود القومية، وأصبحت هناك تحالفات بين المصالح المشتركة بين المجالات النافعة: كالحفاظ على البيئة، وبين المجالات المارقة غير القانونية: كغسل الأموال، أو ما يسمى بتبييض الأموال<sup>(١)</sup>.

(١) عبدالكريم، عمرو، مفهوم العولمة مفاهيم ومصطلحات، إسلام أون لاين، ٢٠٠٤م،

والمتتبع لما كتب عن العولمة يجد أن هناك اختلافاً ملحوظاً في مفهوم العولمة، وعدم وجود تحليل نظري ثابت لمعنى العولمة، وأن معظم تعريفات العولمة تصف ما هو قائم في الواقع العملي، فهي لا تعتمد على نظريات علمية في الاقتصاد والمال والتجارة، بل هناك خلط بين المفاهيم ذات الصلة بالعولمة<sup>(١)</sup>، لأن ذلك يتوقف على توجه الكاتب وفكره.

يقول المبارك: «إن استعمال الألفاظ والمصطلحات الجديدة قد يجر إلى نتائج خطيرة، ويؤدي إلى انحراف، وإلى إدخال مفاهيم غريبة، وقد يكون مجرد اصطلاح في التسمية ولا مانع منه مطلقاً...، وقد يكون للتعبير أو اللفظ خطورة بالغة وتأثير عميق وتغيير للمفاهيم، أو إدخال لمفاهيم جديدة غريبة عن الأصل، ذلك أن نقل الألفاظ من عقيدة إلى عقيدة ومن مذهب أو نظام إلى مذهب أو نظام آخر يجر معه ملاساتها (أي: العقيدة) والمفاهيم المتصلة بها في تلك البيئة التي كانت فيها»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الخضيرى: «العولمة مفهوم مراوغ، ومتعدد الدلالات، ومختلف المعاني، وعمومية استخدام المصطلح، تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري شائع الاستخدام والاستعمال»<sup>(٣)</sup>.

ويبين القرضاوي صبغة العولمة بقوله: «إن العولمة في أوضح صورها اليوم؛ تعني: تغريب العالم، أو بعبارة أخرى: أمركة العالم - إنها اسم جديد لاستعمار جديد - خلع أركيته القديمة واستبدل أساليبه البالية ليمارس

(١) مردان، نجم الدين علي، «العولمة في منظور الفكر الإسلامي المعاصر»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٨٣، شوال ١٤٢٥هـ، نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٤م، دبي، بنك دبي الإسلامي، ص ٢٧.

(٢) المبارك، محمد المبارك، ذاتية الإسلام أمام المذاهب والعقائد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص ٢٧ - ٢٩.

(٣) الخضيرى محسن أحمد، العولمة الاجتياحية، ص ٢٩.





عهداً جديداً من الهيمنة على العالم، الهيمنة في كل نواحيها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والدينية.

وأي دولة تتمرد أو تنشز لا بد من أن تؤدب بالحصار أو التهديد العسكري أو الضرب المباشر (أو الاحتلال أو المحاسبة ثم العقاب بالمقاطعة) كل ذلك إرضاء لقوى الصهيونية العالمية.

إن العولمة كما تطرح اليوم إنما تصب في النهاية لصالح الأقوياء ضد الضعفاء ولكسب الأغنياء ضد الفقراء ولمصلحة الشمال الغني ضد الجنوب الفقير<sup>(١)</sup>.

وكما قال أبو صقر: «العولمة فرض نمط أو نموذج معين على كل الناس، أي: القضاء على الخصوصية، والمنافسة، والمدافعة، والتنوع، والاختلاف، الذي هو قانون الله النهائي غير القابل للتغيير والتعديل، وهو ما يعني: أن العولمة الكاملة تساوي الفساد»<sup>(٢)</sup>.

واقترح العظم تعريفاً للعولمة يعبر عن الواقع الحقيقي للعولمة، فيقول: «هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها، وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، وتعني العولمة: الانتصار من حيث المبدأ لنمط معين من إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها وتبادلها في كل مكان على سطح الكون»<sup>(٣)</sup>.

وجاء في كتاب العولمة لبيكار: «بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين

(١) القرضاوي، يوسف، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ١٤. الكلمات بين القوسين ( ) داخل النص للباحث.

(٢) أبو صقر، كامل، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام، بيروت، ٢٠٠٠م، (٥٢/٢)، (٥٣).

(٣) العظم، صادق جلال، ما العولمة، دار الفكر المعاصر دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ١٣٦، ١٣٧.

المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج، والأشخاص والمعلومات»<sup>(١)</sup>.

ويعرف عبدالمطلب عبدالحמיד العولمة: «العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسة التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل interdependence، بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف، تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد السلوك، لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسة المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات»<sup>(٢)</sup>.

وأما زعرور فيعرف العولمة كمصطلح أصله مالي واقتصادي: «بأنها نظام عالمي جديد يقوم على الإبداع العلمي والتقني وثورة الاتصالات، بحيث تزول الحواجز والحدود بين الأمم والشعوب ويمسي العالم وكأنه قرية كونية»<sup>(٣)</sup>.

ويقول إسماعيل رضوان: «يدور المحور الاقتصادي للعولمة حول قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعني ببساطة: فتح الأسواق الدولية أيام الانتقال الحر للسلع والخدمات - بيد أن فتح الأسواق هو أغلب الأقوال -

(١) بكار، عبدالكريم، العولمة: طبيعتها - وسائلها - تحدياتها والتعامل معها، دار الإعلام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ١١.

(٢) عبدالحמיד، عبدالمطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢١.

(٣) زعرور، محمد سعيد، العولمة، دار البيارق، عمان، ص ١٤.



في اتجاه واحد يتجه من الشمال نحو الجنوب، حيث تضع دول الشمال في إطار منظمة التجارة العالمية قيوداً جمركية وغير جمركية على صادرات دول الجنوب إلى الشمال، كما أن السلع التي تتمتع فيها دول الجنوب بميزة نسبية مستقاة من تحرير التجارة الدولية، حيث يقتصر التحرير على السلع الصناعية والخدمات، ويتم استثناء السلع الزراعية<sup>(١)</sup>.

وأما المجدوب فيوضح دور الشركات المتعدية (المتعددة) الجنسية في العولمة، فيقول: «العولمة: التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، INTERNATIONALIZATION OF PRODUCTION بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات»<sup>(٢)</sup>.

ويكاد تعريف العولمة ينصب على مفهوم السيطرة والاستعمار والنهب الاقتصادي حيث إن المركز الرئيس للعولمة هو الاقتصاد<sup>(٣)</sup> بعامة، والإنتاج بخاصة.

فالحاجي يقول: «العولمة ما هي إلا طريقة جديدة للسيطرة على العالم ونهب خيراته واستعباد شعوبه وبالتالي أمرته»<sup>(٤)</sup>.

أما الجابري فيقول: «العولمة هي (ما بعد الاستعمار) باعتبار أن الـ(ما بعد) في مثل هذه التعبير لا يعني القطيعة مع الـ(ما قبل) بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة، كما نقول: (ما بعد الحداثة).

(١) رضوان، رضا عبدالحكيم إسماعيل، انعكاسات العولمة على العلاقة بين الدول الإسلامية، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد ٤٥٩، ربيع الأول، ١٤٢٤هـ، ص ٢١.

(٢) المجدوب، أسامة، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٣٦.

(٣) بكار، العولمة: طبيعتها - وسائلها - تحدياتها والتعامل معها، ص ٢٦.

(٤) الحاجي، محمد عمر، ظاهرة العولمة الاقتصادية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، ٢٠٠١م/١٤٢١هـ، ص ٧.

والعولمة: تنمية الفوارق وتعميم الفقر؛ إن القاعدة التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج أكثر ما يمكن إنتاجه من السلع والمصنوعات بأقل ما يمكن من العمال، وفي إطار هذا المبدأ تبدو الخصخصة - الخصوصية - و(المبادرة الحرة) و(المنافسة)... إلخ. على حقيقتها كإيديولوجية للإقصاء والتهميش وتسريح العمال أخذاً بمبدأ: (كثير من الربح وقليل من المأجورين).

والعولمة تستهدف الدولة والأمة والوطن... والعولمة نظام يعمل على التفتيت والتشتيت...»<sup>(١)</sup>.

وحدد مردان تعريف العولمة بقوله: «إن أهم تعريف وصفي للعولمة: هو انتشار علاقات الأسواق في ضوء التجارة المتزايد، فالعولمة هي تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام البضائع والخدمات بين المؤسسات الاقتصادية في العالم بحرية»<sup>(٢)</sup>. وهذا التعريف يركز على الجانب الاقتصادي فقط.

كما حدد مجلس الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الرابعة عشرة بالدوحة بدولة قطر، من ٨ إلى ١٣ ذو القعدة ١٤٢٣هـ، الموافق ١١ - ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣م مقصود العولمة، بقرار رقم ١٣٤ (١٤/٨) بما يلي: «العولمة تعني في شكلها ومظاهرها سهولة الانتقال في السلع والأفكار ورفع الحواجز بين الشعوب والأمم، بحيث أصبح العالم أشبه ما يكون بقرية كونية صغيرة، وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي المعاصر، وما تم ابتكاره من صيغ التعامل الدولي منها: التكتلات الإقليمية الدولية، ومنظمة التجارة الدولية، والشركات العابرة للقارات، وقد رافق ذلك استغلال القوى الكبرى ومؤثرات الحضارة الغربية

(١) الجابري، محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٩٧م، ص ١٣٩ - ١٤٧.

(٢) مردان، العولمة في منظور الفكر الإسلامي المعاصر، ص ٢٧.



المعاصرة لهذه الإمكانيات المتاحة لمصالحها، مما مكنها من السيطرة والهيمنة على كثير من مجالات الحياة الإنسانية، بل أخذت هذه القوى تعمل على قيادة عمليات التقدم التكنولوجي لإيجاد المزيد من الآليات والصيغ التي تمكنها من زيادة قدرتها من ناحية، وزيادة سيطرتها وهيمنتها على آفاق الحياة الإنسانية من ناحية أخرى»<sup>(١)</sup>.

وبعد استعراض هذه التعريفات، وبيان المقصود بالعولمة وما قيل بشأنها، أستطيع القول: «إن العولمة لون جديد من الاستبداد لتعميم نمط واحد من العلاقات المادية والاقتصادية والمالية، والإنسانية والفكرية والاجتماعية... إلخ، بالقوة المحكومة بالنموذج الأمريكي». من هذا تظهر الصبغة الظاهرة للعولمة وهي الصبغة الاقتصادية، وأن العولمة نوع من الغزو القائم على عدم الاهتمام بخصوصيات الأمم وحضاراتها، لتشكيل حضارة جديدة للعالم حسب ما يريده الأقوياء، انطلاقاً من نظرتهم المادية للحياة، الأمر الذي جعل عنوان البحث ينصب أساساً على العولمة الاقتصادية.

والعولمة بهذه الصورة، ومنها: العولمة الاقتصادية تشكل تحدياً للأمم المختلفة، ومنها: الأمة الإسلامية بما تحمله من رسالة ربانية وحضارة إنسانية، مما يحمل علماءها وقادتها مسؤوليات كبيرة لمواجهة العولمة وبخاصة الاقتصادية منها.

والذي يريد أن يعرف مفهوم العولمة الحقيقي ينظر إلى التحكيم في

(١) قرار رقم ١٣٤ (١٤/٨)، مجلس الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الرابعة عشرة بالدوحة بدولة قطر، من ٨ إلى ١٣ ذو القعدة ١٤٢٣هـ/ الموافق ١١ - ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣م. راجع أيضاً مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، العدد الثاني المجلد العاشر، محرم ١٤٢٤هـ، ص ١٩١، ١٩٢.

المصارعة ليرى أن الفائز هو الأقوى بغض النظر عن أي قانون أو أي اعتبار أو أخلاق. مثُلُ العولمة كمثُلِ فرعون وهامان.

وقد تعرضت العولمة لانتقادات كثيرة من ممثلي الأديان المختلفة في العديد من المؤتمرات ومن ذلك المؤتمر الإقليمي للعولمة الذي عقد في أوائل شهر يوليو ١٩٩٧م بماليزيا، حيث بيَّن (شندرا مظفر) أن العولمة تتمثل في تكديس القوة والثروة في يد جهة معينة تسعى لصبغ العالم بمذهبتها... وأن للعولمة إيجابيات، منها: تقليص نسبة الفقر، والاهتمام بحقوق الإنسان وحقوق المرأة خاصة - حسب رأيه، والحقيقة العكس -، كما بيَّن سلبياتها والمتمثلة: بالبطالة وسوء استخدام الإنترنت وذلك بنشر الفساد، كما اعتبر العولمة تحدياً يهدد الحضارة الإنسانية...<sup>(١)</sup> والإسلامية بخاصة.



(١) جحيش، بشير، «الملتقى الإقليمي حول العولمة»، مجلة التجديد، العدد الثالث، فبراير ١٩٩٨م/ شوال ١٤١٨هـ، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ص ٢٦٦.



## المبحث الثاني

### تحديات العولمة الاقتصادية

مما سبق ذكره ومن التعريفات المختلفة بخاصة يتبين لنا مدى التحديات التي تتركها العولمة وبخاصة العولمة الاقتصادية.

إذ أن عولمة الاقتصاد هي السمة الرئيسة لما يسمى بالعولمة بعامة، والنشاط الاقتصادي والمصرفي بخاصة، وكل أشكال ومجالات العولمة تخدم المجال الاقتصادي، وهو المجال الأساس للعولمة، وفيه ظهرت سلوكيات متعددة للدول الرأسمالية في جميع المجالات الاقتصادية من توسع في الإنتاج والتسويق وإقامة التكتلات الاقتصادية، واحتكار للسوق العالمي، مع إيجاد لاتفاقات دولية ونظم وقواعد تخدم مصالحها الخاصة على حساب الدول النامية ودول العالم الثالث<sup>(١)</sup>، ورغم ذلك لم تكن العولمة مسألة منظمة، لأنها نبعت من قرارات سياسية في الغالب.

فقد نقل مهند إبراهيم أبو لطيفة عن دراسة صدرت في ألمانيا عن المركز الاتحادي للبحوث السياسية: (العولمة لم تكن عملية منظمة مائة بالمائة، ولكنها في معظمها نتاج قرار سياسي للعديد من الدول، مما يفسر هذا الاندفاع الذي يصعب إيقافه وتفسيره واستيعابه، فالإرادة السياسية دفعت

(١) طه، عزمي، قيم العولمة، ندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الاقتصادي والثقافي، المنعقدة بجامعة آل البيت في شهر أيار عام ٢٠٠٦م، ص ٣، ٤.

بالعديد من الدول لتطوير (أو تطوير) سياساتها الاقتصادية الخارجية على حساب الاقتصاد الوطني تحت تسميات عديدة، مثل: الانفتاح، الخصخصة، الإصلاح الاقتصادي... مما أدى إلى إفلاس العديد من شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص التي لم تستطع الصمود في وجه هذا المد الهائل المنافس ذي التقنيات والمواصفات<sup>(١)</sup>.

وتعتمد العولمة أساساً على الجانب الاقتصادي، وخير دليل على أن لب العولمة هو الاقتصاد ما جاء عن الأمم المتحدة بشأن العولمة: «العولمة: شكل متسارع من أشكال النشاط الاقتصادي عبر الوطن، يتجسد في تنامي حركة المعلومات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وهي عملية ديناميكية، لا ظاهرة من الظواهر، يندرج ضمنها ويتحول بها عدد كبير من أوجه النشاط المالي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجيوسياسي.

وهذه العملية آخذة في التحول إلى مؤسسة، ومرد ذلك إلى سياسة الانفتاح الدولية، وهي تنفذ بموجب اتفاقيات دولية تختص بالتجارة والتكنولوجيا، وحركة رؤوس الأموال التي تؤثر في إطارها ملايين من أصحاب القرار في الأسعار... وغيرها بطريقة تتضاءل معها سيطرة السلطات الوطنية<sup>(٢)</sup>.

وعولمة الاقتصاد تعد كارثة وبلوى للدول الفقيرة، لأنها؛ تعمق الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ونأخذ مثلاً على ذلك، ففي حديث للرئيس المصري حسني مبارك أوضح أن الدول الأوروبية رفعت قضية على مصر بحجة إغراقها للسوق الأوروبية بالمنسوجات المصرية، وقد

(١) من نشرة صادرة عن المركز الاتحادي للبحوث السياسية، ألمانيا. مؤسسة ابن رشد، العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي، مهدي إبراهيم أبو لطيفة، ١٩٩٩م، ص ٢.

(٢) الأمم المتحدة، العولمة وأسواق العمل في منطقة إسكوا، نيويورك، ٢٠٠٢م، ص ٢.





ترعمت فرنسا - صديقة مصر - هذه القضية وخسرت مصر ذلك، في الوقت الذي بلغت فيه صادرات مصر مع فرنسا أربعين مليوناً من الدولارات الأمريكية، في حين بلغت صادرات فرنسا مع مصر سبعة مليارات دولار أمريكي، أي: أن الميزان التجاري في صالح فرنسا بمائة وخمسة وسبعين ضعفاً. وحدث ولا حرج بشأن صادرات مصر لإيطاليا التي بلغت ٢,٧ مليوناً من الدولارات، وبلغت صادرات إيطاليا إلى مصر مليار دولار، أي: أن الميزان التجاري لصالح إيطاليا بـ «٣٧٠» ضعفاً<sup>(١)</sup>.

والعولمة في وجهها الاقتصادي بالنسبة للعالم الثالث على الأقل: هي السيطرة الكاسحة لرأس المال الغربي على اقتصادياته ووضعه بين فكي الكماشة، سواء بخفض أسعار خاماتها، أو رفع أسعار الإنتاج، مع تنميتها بالرواج الاقتصادي، الذي يساعد على تسديد ديونها، وتقليل نسبة البطالة لأبنائها، هذا إن صدق على المدى القصير لا يصدق على المدى الطويل، وفي النهاية تفقد الشعوب مقومات وجودها، والتحكم بمقداراتها.

وقد وقعت الدول النامية ضحية الانفتاح الاقتصادي والتسلط السياسي، رغم أنها حققت بعض النمو الاقتصادي ولكن دون عدالة في التوزيع، مما أدى إلى انهيار في اقتصاديات دول النمو الآسيوية وتراجع معدلات النمو في دول أخرى، في الوقت الذي ابتلعت الأموال عن طريق الحروب الإقليمية لصالح مراكز العولمة<sup>(٢)</sup>.

وقد «كشف تقرير للأمم المتحدة تحت عنوان حالة العالم الاجتماعية ٢٠٠٥م، عن أنه على الرغم من النمو الاقتصادي غير المسبوق، وخاصة

(١) عمارة، محمد، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٣٣.

(٢) الخضيرى، العولمة الاجتياحية، ص ٣٦ - ٣٧.

في آسيا، فما زال ٢٠٪ من شعوب العالم يسيطرون على نحو ٨٠٪ من الثروة على صعيد الاقتصاد العالمي<sup>(١)</sup>.

وبما أن رأس المال المتحكم يهودي، فالمسألة ستؤول إلى تحكم اليهود بالعالم والسيطرة الاقتصادية على العالم تبعاً لمخططاتهم التلمودية<sup>(٢)</sup>.

ومما يزيد من معاناة الدول النامية أن العولمة لجأت إلى عدة آليات لتمير مخططاتها والتحكم بالعالم عن طريق:

١ - حركة اندماج وتكتل اقتصادي لتحقيق وفورات اقتصاديات الحجم الكبير بتخفيض تكاليف الإنتاج، وبخاصة في مجال البحوث والدراسات التطويرية. مع ممارسة الضغوط القوية لتحرير التجارة الدولية والتي عززت النمو السريع للتجارة الدولية، الذي أدى إلى وجود فرص استثمار جديدة للدول الغنية.

٢ - تقديم منتجات جديدة، سلعية وخدمية وفكرية، بأحجام كبيرة تكاد تكون فيها تكاليف الوحدة من عناصر التكلفة الثابتة صفرًا تتناسب مع احتياجات الجميع، ومثال ذلك: برامج الكمبيوتر.

٣ - استخدام نظم تسويق فورية، عن طريق التجارة الإلكترونية وترويج متطور، وتسعير وتمويل وبيع تقسيط تتناسب مع كافة المستهلكين في العالم، مع وجود ثورة المعلومات التي أدت إلى تسهيل دخول الأفراد في

(١) عبدالعال، مصطفى محمود محمد، بحث أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي وسبل المواجهة، ندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الاقتصادي والثقافي، المنعقدة بجامعة آل البيت في شهر أيار عام ٢٠٠٦م، ص ٢٠.

(٢) قطب، محمد، المسلمون والعولمة، دار الشروق، مصر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٠ - ١٤.



العمليات التمويلية عابرة القارات. وقد سارعت بعض دولنا العربية إعطاء أولوية للتجارة الإلكترونية وتركت أمور التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية<sup>(١)</sup>، ولم تحافظ على نقاوة لغتها حيث تشوبها الكلمات الأجنبية، من جراء وجود الملايين من العمالة الأجنبية غير العربية.

٤ - استخدام نظم تمويل ووسائل دفع تتسم بالوفرة والسرعة، لا تعتمد على النقود العادية، بل تعتمد على كيانات مصرفية خلاقة؛ أدت إلى خلق أسواق جديدة ومنتجات تمويلية جديدة.

٥ - استخدام نظم استثمار مبتكرة للنخب من الموارد البشرية، قادرة على الإبداع والتطوير مع تأمين الحماية لهذه الموارد، وتجديدها، واستقطابها بكل الوسائل<sup>(٢)</sup>.

وركزت العولمة على الجانب المصرفي، بسبب ضغوط تحرير التجارة، وضغوط التجديد والابتكار، وثورة المعلومات، مما أدى إلى الربط بين تحرير النشاط التمويلي، وما يكتنفه من مخاطر، وبين تحديث النشاط المصرفي، بسبب تطور الشركات متعددة الجنسية التي أصبحت إمبراطوريات، ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة<sup>(٣)</sup>.

هذه التحديات توجب على الأمة التكتل والتعاون لإثبات الذات، بما تملك من ثروات هائلة، وموارد مالية وبشرية، لأن العولمة الاقتصادية تسعى بكل قوة لزيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب.

(١) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكتاب رقم ٢٧٦، من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١م، ص ١٤. (إصدار ثان).

(٢) الخضير، العولمة الاجتياحية، ص ٣٦ - ٤١. في الوقت الذي تشكل فيه الدول الإسلامية قوة طاردة للموارد البشرية، مما يؤدي إلى هجرة العقول المؤهلة، لدول المركز الاقتصادي العولمي.

(٣) الخضير، المرجع السابق، ٢٥١ - ٢٥٥.

ولتحقق العولمة الاقتصادية أهدافها تسعى لتحقيق عدة قيم، منها<sup>(١)</sup>:

- ١ - قيمة المال باعتباره غاية في ذاته.
- ٢ - قيمة الإنتاج باعتباره يؤدي إلى الحصول على المال.
- ٣ - قيمة الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- ٤ - قيمة العمل باعتباره وسيلة إلى الإنتاج.
- ٥ - قيمة العلم والتكنولوجيا باعتبارهما يؤديان إلى زيادة الإنتاج وتنوعه.
- ٦ - قيمة المؤسسات والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها وسائل لضمان زيادة الاستهلاك وزيادة التناج.
- ٧ - قيمة الدعاية والإعلان وأساليب التسويق باعتبارها وسائل لزيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج.
- ٨ - القيمة الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل زيادة الاستهلاك والإنتاج والمال.

من الملاحظ أن القيم التي تسعى العولمة لتحقيقها تعد من التحديات، وهي ليست إنسانية، وإنما مادية بحتة، فهي تسعى لتحقيق زيادة الإنتاج والاستهلاك بأي شكل من الأشكال، وزيادة المال الذي يؤدي إلى زيادة هيمنة صاحبه على الآخرين، وبما أن الغاية ليست إنسانية، فإن وسيلتها تكون من جنسها، فإن استخدام العلم في بعض الدول لزيادة الإنتاج النباتي والحيواني باستخدام المنشطات والهرمونات الضارة بصحة الإنسان، قد يسمح بها ولكن إذا كان المستهلك من غير أهل هذه الدول<sup>(٢)</sup>.

(١) طه، عزمي، قيم العولمة، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦، ١٧.



وقد ينشئ اقتصاد العولمة في البلاد الإسلامية مصانع يحظر عليه أن يقيمها في بلده، كما أنه يصدر إلينا أدوية يمنع تداولها عنده، ويعتبرنا سوقاً مفتوحة له، وهو يعمل بكل قوة على إغراء المستهلك بالإسراف المحرم عن طريق الدعايات ووسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي يسود الإسراف في الاستهلاك غير الرشيد<sup>(١)</sup>، في حين أن الإسلام نهى عن الإسراف، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

هذه القيم تتعارض مع روح الإسلام ومبادئه، لأن الإسلام لا يسعى لتحقيق هدف مادي دنيوي فقط، بل يجمع بين الدنيا والآخرة لأنه يعرف طبيعة الإنسان، المكون من مادة وروح، قال تعالى: ﴿وَأَبْنَعُ فِيمَا ءَاتَيْتُكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنَسَ نَفْسِكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]. فالمال ليس غاية في حد ذاته، وكذلك زيادة الإنتاج، واستخدام العلم يكون فيما يخدم الإنسانية ويسعدها، ويخفف آلامها في مختلف المجالات، فالمال أساساً مال الله والإنسان مستخلف فيه قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧]، والإنسان وجد لتحقيق غاية وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وعمارة الأرض، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثَمَّ تُوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، ومهما طال بالإنسان العمر وارتقى بأسباب القوة المادية فإن مصيره للزوال، فلماذا يتكالب الناس على هذه الدنيا؟ قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ

(١) القرضاوي، يوسف، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة،

قَبْلَهُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَنَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُظْلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾

[الروم: ٩].

ولم تترك العولمة الاقتصادية مجالاً إلا دخلته لتحقيق غايتها المادية، فهي تبرز واضحة في أنواع العولمة الأخرى ومن ذلك العولمة الاجتماعية كمثال:

حيث إن العولمة الاجتماعية لقيت الاهتمام المتزايد من قبل دول المركز، مع ربطها بالنواحي الاقتصادية، حيث عقدت عدة مؤتمرات للسكان والتنمية - وهي في الحقيقة تركز على الجانب الاقتصادي - تحت شعارات مختلفة منها مؤتمر السكان في القاهرة عام ١٩٩٤م، وفيها دعوات لتغيير مفهوم الأسرة ونشر التعليم الجنسي الشاذ... إلخ.

وتوالت المؤتمرات بعد مؤتمر القاهرة ومنها مؤتمر الإيواء في تركيا عام ١٩٩٦م، حيث عقد في إستنبول في الفترة من ٣ - ٢٤/٦/١٩٩٦م تحت مظلة الأمم المتحدة لتحسين أوضاع العالم الاقتصادية، والحقيقة أنه أداة للعولمة الاقتصادية للسيطرة على العالم وعلى موارد الدول الفقيرة لصالح المؤسسات المالية العالمية، وتحقيق السيطرة الاقتصادية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين.

وأما أهدافه المعلنة - ونلاحظ ارتباطها الوثيق بالاقتصاد :-

١ - المساواة والعدالة لجميع الأفراد للحصول على الإيواء والسكن المناسب.

٢ - استئصال الفقر.

أما الأهداف الحقيقية لمؤتمر الإيواء فنلاحظها من الإجراءات التنفيذية، ومن ذلك:

١ - العمل على تغيير مفهوم الأسرة القائم على الأسس الدينية والقيم الاجتماعية، كما شمل الإيواء منح الشاذين جنسياً مساكن للإيواء (بند ١٨).



٢ - توسيع النظام الربوي للسيطرة على مقدرات العالم، وربط مشاريع الإيواء بالإقراض الخارجي. (بند ٣٢). والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٣ - تغيير قوانين الأراضي الزراعية والسكنية، وفتح باب سوق شراء العقارات. (بند ٥٦).

٤ - تغيير وتعديل الأنظمة لتسيير حركة الأموال وتعديل السياسات المالية، ... وإقرار رهن المساكن لمؤسسات الإقراض المتعددة. (بند ٦١).

٥ - ربط اقتصاديات الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية، حيث تم التأكيد على ربط السلطات المحلية بالسوق المالي الدولي<sup>(١)</sup>، وإنشاء شبكة من البنوك... إلخ.

مما سبق يتبين لنا كيف تعمل العولمة على تحطيم مقومات المجتمع، وأن وجهها الحقيقي اقتصادي نفعي تخريبي، وبخاصة عن طريق ما يسمى بالعولمة الطوعية لأنهم يوجدون الوسائل التي تجعل الفرد يدخل العولمة باختياره.

وقد أثبتت التطورات الأخيرة - في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م - في الأسواق المالية العالمية أن الأساليب الرأسمالية لا تصلح للتطبيق، لأنها؛ جرت للعالم الولايات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة، ومنها: الأزمة المالية التي عصفت بالعالم في الربع المذكور، والدول الرأسمالية تعمل جاهدة

(١) لمزيد من المعلومات راجع مقال الشيباني، العولمة الاقتصادية ومؤتمر الإيواء البشري، (مجلة البيان)، العدد ١٤٥، رمضان ١٤٢٠هـ.

للخروج من الأزمة المالية بكل الوسائل المتاحة، للحفاظ على الفكر  
الرأسمالي المتهالك، ومن ذلك:

١ - تأميم القطاع المصرفي، بشراء الدول نسبة كبيرة من أسهم  
المؤسسات المالية؛ لتكون تحت سيطرتها.

٢ - الدعم المالي الكبير لأسواق المال لتعويض خسائرها، حيث  
اقتُرحت الإدارة الأمريكية في أوائل شهر تشرين الأول ضخ ٧٠٠ بليون  
دولار؛ لتمكين المؤسسات المالية من الوقف أمام احتمال ظهور كساد  
عالمي، يعصف بالاقتصاد العالمي<sup>(١)</sup>، كما حدث في الثلاثينات من القرن  
الماضي.

٣ - خفض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار.

٤ - إغلاق الأسواق المالية لتجنب تفاقم الخسائر المالية.

٥ - شراء ديون المؤسسات المالية الخاسرة.

وإزاء هذا كله كيف نواجه تحديات العولمة، وبخاصة العولمة  
الاقتصادية، وما يتصل بها، في الاقتصاد الإسلامي؟



(١) جريدة الغد الأردنية، عدد ١٥١٣، السبت ١٢ شوال ١٤٢٩هـ/ ١٠ تشرين الأول  
٢٠٠٨م، ص ١٩، صفحة صحافة عربية.





## المبحث الثالث

### وسائل وآليات مواجهة العولمة الاقتصادية

حتى نستطيع مواجهة تحديات العولمة بمختلف أشكالها المعلنة وغير المعلنة والمنظورة وغير المنظورة، وبخاصة العولمة الاقتصادية، في الاقتصاد الإسلامي، يجب أن نضع المشكلة (العولمة) في إطارها الصحيح، فالعولمة واقع ملموس، لا يمكن تجاهله.

فهل يمكننا مواجهتها، وبخاصة مع وجود شركات عابرة للقارات متعددة الجنسيات، وتكتلات اقتصادية، ومؤسسات دولية تتحكم بمقدرات الأمم، وترسم سياساتها الاقتصادية، فكيف يكون ذلك؟

**الجواب: يمكننا ذلك إذا أخذنا بالوسائل العملية التالية :**

١. تحصين الأمة عقدياً على مختلف الأصعدة، بالاعتماد على المصادر الرئيسة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والتركيز على وسطية الإسلام، مع تفعيل الفتاوى الشرعية بما يشمل فقه الواقع، والمستجدات الفقهية المعاصرة، والتيسير على الناس من غير إفراط أو تفريط، وعدم فصل التعليم التخصصي الدقيق عن التعليم الديني، مع التمسك بالحل الإسلامي في جميع المعاملات الاقتصادية والمالية، والالتزام بوجود اقتصاد بلا ربا، اقتصاد إسلامي أصيل، حتى يُمكن الله لهذه الأمة، كما قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن

بَعْدَ خَوْفِهِمْ أَمَّا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾ [النور: ٥٥].

وأن يخاطب المسلمون غيرهم بروح الإسلام وشموليته عقيدة وعبادة؛ لتصحيح المفاهيم والأفكار الخاطئة عن الإسلام، والرد على الشبهات والافتراءات، التي تثار ضد الإسلام، بأدلة علمية مقنعة، والتي هي أحسن، وبدون تعصب لرأي معين، قديم أو حديث<sup>(١)</sup>. حيث إن الابتعاد عن الدين أضعف الأمة الإسلامية، سياسياً واقتصادياً، وأضعف لغة القرآن الكريم، فكيف سيحترمنا الآخر إذا كنا لا نحترم ديننا، في الوقت الذي يجاهر بعضنا بما يخالف الدين في كثير من منندياتهم واجتماعاتهم، وعلى مرأى ومسمع الملايين من المسلمين.

٢. التمسك بشعار في الإسلام الحل لكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية ... إلخ، شعاراً عملياً، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالُكُمْ مَا قَرَّبْنَا فِي الْأَكْتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿...الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا...﴾ [المائدة: ٣]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْأَكْتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَعْدُ بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِنَائِنتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران: ١٩].

ويجب تفعيل هذا الشعار من خلال التطبيق العملي، وذلك بربط الجانب التطبيقي العملي في كل نواحي الحياة مع الجانب العقدي، مع الاهتمام بالعلوم الدينية، وإعادة النظر في أسلوب تلقيها، وأن يتعلم المسلمون علوم الدنيا ليسودوها، كما سادها أسلافهم الأوائل، مع تعزيز

(١) القرضاوي: راجع الملامح العشرة لموقعنا الإسلامي، ص ١٥٠ - ١٥٢، لمزيد من المعلومات.



المناهج الفكرية والأصول النظرية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وربط الحقيقة العلمية بالحقيقة الدينية، أي: عدم فصل الدين عن الحياة بكل أشكالها، وبخاصة الاقتصادية منها، فهذا أمر شبه مفقود في العالم الإسلامي إلا في القليل النادر، فالعلم الصحيح هو الذي يمر على الإيمان والقلب قبل أن يمر على الفكر والعقل، لأن الإسلام يدعو إلى التفكير في آيات الله وملكوته. مع معرفة المحكم من المتشابه، وفهم القرآن فهماً حقيقياً، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧].

يقول «هوكنج»: أستاذ الفلسفة بجامعة هارفرد في كتابه «روح السياسة العالمية»: «... والصعوبة لا تنشأ من انعدام وسائل النمو والنهوض في الشرع الإسلامي، وإنما في انعدام الميل إلى استخدامه»<sup>(١)</sup>.

ويقول ليون روشي: وهو باحث فرنسي مسلم، في كتابه (ثلاثون عاماً في الإسلام): «إن هذا الدين الذي يعيبه الكثيرون إنما هو أفضل دين عرفته، فهو دين طبيعي، اقتصادي، أدبي، ولقد وجدت فيه حل المسألتين (الاجتماعية والاقتصادية) اللتين تشغلان بال العالم طراً:

الأولى: في قول القرآن الكريم: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾ [الحجرات: ١٠] فهذه أجمل المبادئ للتعاون الاجتماعي.

والثانية: فريضة الزكاة في مال كل ذي مال، بحيث يحق للدولة الإسلامية أن تستوفيها غصباً إذا امتنع الأغنياء عن دفعها طوعاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) نقلاً عن يوسف القرضاوي، الشريعة الإسلامية، دار الصحوة - القاهرة، ١٣٩٣هـ، ص ٩٨.

(٢) جمال، أحمد محمد، الاقتصاد الإسلامي دراسات وتعقيبات، مطابع الثقافة، مكة =

وتقول لورا فيشبا فاغليري: «... فكل مسلم ملزم بحكم القانون، بأن يخصص جزءاً من ثروته لمصلحة الفقراء والمحتاجين والمسافرين والغرباء...»<sup>(١)</sup>.

أليس في هذا رد على أنصار العولمة الاقتصادية الذين يدعون أنها ستقضي على الفقر، في الوقت الذي تجذر الفقر والعوز في البلاد الفقيرة، ومعظمها إسلامية، بسبب سياسات العولمة الاقتصادية والمالية، وبخاصة سياسات صندوق النقد الدولي.

ويمكننا أن نقف أمام إدعاءات العولمة إذا فهمنا ديننا، وطبقنا ما جاء به محمد بن عبدالله ﷺ. فإن الله وعدنا وعد الحق، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور: ٥٥].

وفي الإسلام الحل يظهر من أن الدول الرأسمالية إذا أرادت أن تشجع الاستثمار تلجأ لخفض سعر الفائدة (الربا)، فكيف باقتصاد يلغي الربا برمته، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾ [البقرة: ٢٧٨].

٣ - التعامل بحذر شديد وإدراك واع مع العولمة، واتباع سياسة الانتقاء في قبول ما يتوافق منها مع المصلحة الإسلامية، وتجنب ما هو ضار<sup>(٢)</sup>، مع

= المكرمة، ط ٢، ص ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٣٠. ونقل ذلك بترجمة أخرى محمد كرد علي، (الإسلام والحضارة العربية)، ط ٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٧٥، ٧٦.

(١) فاغليري، لورا فيشبا، دفاع عن الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٦م، ص ٦٩، ٧٠.

(٢) مردان، العولمة في منظور الفكر الإسلامي المعاصر، ص ٣٠.



الأخذ بالقيم والأخلاق الإسلامية، والعمل على تنمية الجوانب الإيجابية للعولمة؛ بالاستفادة من إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة لصالح الشعوب، والحيلولة دون الاستغلال والاحتكار الرأسمالي العالمي، مع تعرية آليات السوق المستغلة وسياسات المؤسسات الرأسمالية الدولية، الموجهة من قبل مراكز العولمة، خاصة ما يتصل بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية<sup>(١)</sup>.

لقد اهتدت الصين الشعبية الشيوعية إلى عدم التقليد والانكفاء على الذات والانغلاق، ومن ثم الانفتاح تدريجياً على العالم بمقدار ما يخدم مصالحها كدولة، لا كأفراد. وأما نحن، فيجب علينا أن نأخذ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وقوله تعالى مخاطباً رسوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧].

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن إفريقيا جنوب الصحراء قدرت خسائرها من جراء تطبيق أحكام اتفاقيات منظمة التجارة الدولية بحوالى ٢,٥ بليون دولار، عام ٢٠٠٠م، ولم تتخذ إجراءات في حينها لتقليل هذه الخسارة أو تعويض الدول المضارة عنها<sup>(٢)</sup>.

٤ - إعادة صياغة المناهج الدراسية بما يمكن المسلمين من فهم التطورات الحديثة بكل قوة وبصورة مقنعة وموجهة، وبخاصة ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، مع توضيح المفاهيم الجديدة كالعولمة بلغة يفهمها جميع أفراد الأمة على اختلاف مستوياتهم، ليمكنوا من تحصين أنفسهم من

(١) المجموعة المصرية لمناهضة العولمة، «نحو عالم أفضل ممكن»، ص ١، ٢، من الإنترنت في ٢٠٠٤/٨/٤م.

(٢) المجذوب، أسامة، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ١٧٤.

مخاطر العولمة، وتعزيز هويتهم الإسلامية، وليستجيبوا لكل إجراء يطلب منهم لمواجهتها، لأن الوحدة الفكرية أساس لوحدة الحياة، مع الاهتمام بتوفير ما يسمى بالأمن الفكري للطالب والمدرس والكاتب، حتى لا يكون هؤلاء ضحية للقرارات السياسية المبنية على المصالح الشخصية الآنية، أو الثنائية الفكرية.

وهذا يتطلب لم شمل النخبة المثقفة وفتح قنوات الحوار بين فئاتها المختلفة، مع الابتعاد عن روح السلبية، مع تشجيع العقول المهاجرة على العودة إلى أوطانها، والاستفادة من التراث والإرث الحضاري لهذه الأمة<sup>(١)</sup>، وهذا يتطلب الاعتصام بحبل الله، قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وكما يتطلب أيضاً وجود مساحة كافية في المناهج للرد على أعداء الإسلام ودحض شبهاتهم التي يثيرونها ضد الإسلام، وبيان الحكم الشرعي في مسائل المستجدات الحادثة وما يسمى بفقہ الواقع، وبخاصة في النواحي الاقتصادية، لبيان نظرة الإسلام في كل جديد. ولا يتأتى ذلك إلا بالحركة. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. فلا يفقه هذا الدين إلا من مارسه وخرج في سبيل الله عز وجل لإعلاء كلمته.

وقد أيدت ذلك ندوة العولمة وأولويات التربية التي عقدت بالرياض ٢٠٠٤م، حيث أوصت بضرورة التحول من ثقافة الحتمية التكنولوجية إلى ثقافة الخيار التكنولوجي، وإعطاء مساحة مناسبة من المناهج لدراسة التاريخ

(١) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص ٤٤، ٤٥.



والفكر الإنساني، وإعداد برنامج تعليمي متكامل لمواجهة متطلبات الحياة في عصر العولمة<sup>(١)</sup>، مع تفعيل دور الشباب والنخب المثقفة في المساهمة في الجهد العالمي البناء في بلورة نظرية تستوعب متغيرات عصر العولمة، وبخاصة الاقتصادية منها، مع الالتزام بثوابتنا العقدية.

٥ - الحد من التبعية السياسية والاقتصادية والفكرية، لأن أخطر ما يكون على الأمة عدم تمكنها من حرية صياغة وإصدار القرار الوطني، مما يتطلب تنمية الوعي الديني والوطني، لتحقيق المواطنة الصالحة.

والتبعية الفكرية من أهم أسباب استمرار التبعية السياسية والاقتصادية، عند كثير من العلماء، التي أوجدت الإعجاب بكل ما هو غربي بسبب الغزو الفكري، والفهر العسكري.

هذا؛ ولا يليق بنا أن نكون تابعين لغيرنا، والله سبحانه وتعالى يقول:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠].

لقد فرضت التبعية فرضاً على الأمة الإسلامية في ظروف صنعتها الدول الغربية حين تم احتلال معظمها عسكرياً، الأمر الذي يعتبر امتداداً للحروب الصليبية.

والإسلام يرفض التبعية رفضاً باتاً، ولا يسمح لأتباعه بالرضوخ لإملاءات الآخر، قال الله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيَدْخُلُهُمُ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ

(١) راجع جريدة عكاظ، ٢٠٠٤/٦/١٣.



حَزَبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾ [البقرة: ١٦٥].

والتبعية الفكرية والاقتصادية كانت سبباً في إدخال المؤسسات الربوية في العالم الإسلامي والارتباط بالأسواق الخارجية، والدعوة للخصخصة القهرية المبنية على المصالح الشخصية، فلا يعقل أن تخصص شركة ناجحة بكل المعايير الاقتصادية لتؤول إدارتها إلى جهة أجنبية، وبالتالي يصنع القرار خارج الوطن<sup>(١)</sup>.

فالمطلوب صناعة القرار والأفكار، وفق التصورات الإسلامية، لخدمة مصلحة الأمة وتحقيق أهدافها، ولا يشارك أحد من خارج النطاق الإسلامي في حل مشاكلنا إلا إذا كان ضيفاً أو خبيراً أو شريكاً ملتزماً بقيمنا، على أساس المصالح المتبادلة فعلاً لا قولاً<sup>(٢)</sup>.

إن أنصار العولمة يريدون أن يطبقوا النموذج الأمريكي في المجتمع الإسلامي وذلك بسيطرة قلة على مقدرات الأمة ليعيش الآخرون تحت خط الفقر، مع حرمان الأمة من دوران حصيلة الأرباح داخل البلد لأن الأرباح تحوّل إلى الخارج في الغالب، بما يؤدي إلى زيادة تركز الأموال بأيدي قلة، ففي أمريكا وجد أن ١٪ من السكان يمتلكون ٥٠٪ من الثروة القومية، بينما يمتلك ٨٠٪ من السكان أقل من ٨٪ من تلك الثروة، وهذا النمط الاقتصادي في توزيع الثروة سيُصدّر إلى بقية دول العالم بفعل العولمة<sup>(٣)</sup>.

(١) الخطيب، محمود بن إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مكتبة المؤيد، جدة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص ١٧٧ - ١٧٩.

(٢) شبيب، إسلام أون لاين، ١٤٢٦/١/٢١هـ.

(٣) الوادي، محمود حسين، الآثار الاقتصادية للخصخصة في ظل العولمة، من أبحاث =





وهذا لا يؤيده الإسلام قال تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَنْتَ السَّبِيلُ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَانَكُمْ إِلَّا الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر: ٧].

٦ - العمل على قيام التكتلات الاقتصادية الإسلامية، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

فالمسألة المهمة بالنسبة للدول العربية والإسلامية الآن ليست الوقوف أمام مد العولمة أو التعلق بأهدابها، وإنما أن نتعامل ونعيش مع هذه الظاهرة المجسدة بالنظام الاقتصادي العالمي المعاصر بمنتهى الحيطه والحذر والواقعية والموضوعية، منطلقة من اعتمادها على الذات أولاً، وعلى الذات العربية، وعلى الأمة الإسلامية الأكثر عدداً والأوسع أرضاً وعمقاً والأقوى عقيدة، والأقوى تحملاً، لأن أعداء الإسلام يريدون إبعاد العمق الإسلامي، ويريدون أن تتحول الأمة الإسلامية إلى إقليمية ضيقة، ومستوطنات مغلقة، مما يفقد الأمة القوة الفاعلة في مواجهة العولمة، لأنهم أعلنوها صليبية في أكثر من محفل.

والأحاديث النبوية تحث على وجوب التعاون بين المسلمين، تحقيقاً للتكافل الاجتماعي، والتكامل الاقتصادي، ومن ذلك قوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»<sup>(١)</sup>.

= مؤتمر (العولمة وأبعادها الاقتصادية) الذي عقد بجامعة الزرقاء الأهلية، بمدينة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية، عام ٢٠٠٠ م، ص ٥١٠.

(١) محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١، كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء عن شفقة المسلم على المسلم، حديث رقم ١٩٢٨، ص ٤٤٠، الحديث صحيح.

وقد خطت بعض الدول الإسلامية - وبخاصة بعض الدول العربية - خطوة هامة، لإقامة تكتل اقتصادي، رغم أنها في بداية الطريق نحو التكتل الاقتصادي، بقيام منطقة التجارة الحرة حيث بدأت مصر والأردن بتنفيذها، وذلك بالتحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي، وهذا التكتل ضم حتى أوائل عام ٢٠٠٥م سبع عشرة دولة عربية تشكل ٩٤٪ من حجم التجارة العربية، وقد قال عمرو موسى (الأمين العام للجامعة العربية): «إن هذا الإنجاز سيفتح الطريق أمام حركة التبادل التجاري العربي مثلما يفتح الباب أمام الاستثمار في الدول العربية»<sup>(١)</sup>، إذا كان ذلك بمنأى عن الخلافات السياسية حيث تنبّهت الدول العربية لهذا الأمر عندما أقامت مجلس الأعمال العربي في تموز عام ٢٠٠٣م.

وعلى كل حال، فإن منطقة التجارة العربية الحرة مع السوق العربية المشتركة إن قامت وغيرها من الخطوات الاقتصادية الناضجة ستقود الدول العربية بقوة فائقة نحو الوحدة الاقتصادية التي تشكل الأساس القاعدي الوحيد للوحدة السياسية الجامعة لمفرداتها المتناثرة<sup>(٢)</sup>. رغم أن السوق العربية سوق صغير الحجم نسبياً إذا قيس بالأسواق العالمية المعروفة كالسوق الأوروبية.

والأجدى للأمة العربية والإسلامية أن تقيم سوقاً إسلامية، لتوافر عناصر نجاحها وذلك لكبر حجم السوق وسعة استيعابه وإمكانية نجاحه، وتأثيره العالمي، في عصر العولمة، عصر التكتلات الاقتصادية والعسكرية، لتستفيد السوق من ميزات الوفرة الداخلية والخارجية، لتستطيع الوقوف أمام الشركات عابرة القارات والقوميات متعددة الجنسيات رغم وجود معوقات، منها:

(١) وكالة الأنباء الأردنية، بتر، ٢٠٠٥/١/٢م.

(٢) الدباغ، مصطفى، الوحدة الاقتصادية العربية تطرق الأبواب، جريدة الرأي الأردنية، العدد ١٢٥٤٥، في ٢٥/١/٢٠٠٥م، ص ٢٣.



- ❖ اعتماد بعض الدول الإسلامية على السلع الأولية غير المصنعة، كالبتروöl.
  - ❖ الأنانية السياسية، والتخلف العلمي، لدى بعضهم، بسبب النظرة الإقليمية.
  - ❖ تشابه الصناعات وتخلف المواصلات والاتصالات التي تخدم اقتصاديات الأمة.
  - ❖ تباين مستويات الدخول الفردية والوطنية، فبين متوسط دخل تجاوز العشرين ألف دولار، كما في الإمارات العربية المتحدة، إلى دخل لم يتجاوز المائة دولار للفرد سنوياً، كما في الصومال.
  - ❖ ضعف التجارة البينية والتبعية الأجنبية، لدى بعضهم.
  - ❖ محاولات تفكيك العالم الإسلامي وعدم استقراره سياسياً واقتصادياً، بافتعال الحروب والمشاكل الداخلية في كثير من البلدان الإسلامية، واستفراد بعض القوى الاقتصادية ببعض الدول الإسلامية عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية.
  - ❖ ارتباط المؤسسات الوطنية بشركات أجنبية، وبخاصة الشركات متعددة الجنسية، التي تضع العراقيل أمام أي تكتل إسلامي.
- وإذا أردنا إقامة كيان اقتصادي إسلامي مشترك، يجب أن نركز على إشراك عدد من البلدان الإسلامية، لما لها من وزن اقتصادي وأثر واضح على إنجاح ذلك الكيان، ومن هذه الدول [السعودية، وتركيا، وباكستان، وإندونيسيا، وماليزيا، ومصر، وإيران، ونيجيريا... إلخ]، ويتطلب هذا من واضعي السياسات الاقتصادية والمناهج الدراسية التركيز على البعد الاقتصادي كعنصر مهم للوحدة الإسلامية. وبيان قدرات وإمكانات الأمة، من خلال المناهج الدراسية في مختلف المراحل، من الدراسات العليا إلى المراحل الأساسية الأولى، حيث إن الأمة الإسلامية تملك من مقومات التكامل

الاقتصادي أكثر من غيرها من التكتلات الاقتصادية، كالسوق الأوروبية المشتركة «مقومات اقتصادية وجغرافية وبشرية وعقائدية وثقافية»، ويتطلب الأمر قوة إرادة من صناع القرار السياسي في الدول الإسلامية، إذ يمتلك العالم الإسلامي ٧٧٪ من احتياطي النفط العالمي، وأكثر من ٢٥٪ من احتياطي الغاز الطبيعي، وأكثر من ٤٥٪ من احتياطي اليورانيوم العالمي، و ٢٥٪ من احتياطي القصدير، و ٢٣٪ من احتياطي الكروم، و ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي للفوسفات... إلخ. و ١١٪ من الأراضي المزروعة في العالم بالإضافة إلى الأراضي غير المستغلة، والسواحل الواسعة والثروة السمكية الهائلة غير المستغلة<sup>(١)</sup>. بالإضافة إلى السيولة النقدية الكبيرة، حيث قدرت الاستثمارات العربية في أمريكا عام ٢٠٠١م بحوالي ٩٠٠ مليار دولار أمريكي<sup>(٢)</sup>، والأيدي العاملة الرخيصة والعقول المهاجرة الفاعلة في أماكن هجرتها، ويحتاج ذلك إلى قوة الإرادة والتصميم والشعور بالمسؤولية، بالإضافة لتحقيق عدة أمور لبناء كيان اقتصادي قوي، منها:

❖ استغلال طاقات العمل والتنظيم والأرض، وذلك لتنويع مصادر الدخل الإسلامي، والتخفيف من الاعتماد على التجارة الخارجية، وتشجيع التجارة البينية. فهناك الأرض غير المستغلة في السودان والعراق وغيرها ووفرة العمالة في باكستان وإندونيسيا، والإدارة التكنولوجية الناجحة في ماليزيا وغيرها.

❖ التدرج في تنفيذ فك الارتباط بالتكتلات الاقتصادية الكبرى، والتحرر من الاتفاقيات الثنائية الجائرة.

❖ توظيف رؤوس الأموال الإسلامية الضخمة وبخاصة المهاجرة

(١) الرشيد، علي، جريدة العالم الإسلامي، ص ٣، ١٩/١/١٤٢٢هـ.

(٢) ذكر ذلك رضا الغزالي في استطلاع له في صحيفة العالم الإسلامي، العدد ١٦٨٦، ص ٣، في ٢٢/١١/١٤٢١هـ/٢/١٦م. فكم تبلغ هذه الأيام؟



منها، في مشاريع تنمية إسلامية مدروسة، وبناء قاعدة صناعية إسلامية متطورة، حتى تتحقق تنمية اقتصادية فاعلة. وهذا يتطلب توطيئ استثمار رؤوس الأموال الإسلامية وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والقانونية والإدارية اللازمة لذلك<sup>(١)</sup>.

❖ بناء قاعدة كبرى للتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات<sup>(٢)</sup>.

يقول المجذوب في كتابه العولمة والإقليمية: «إن التكتلات الإقليمية قد حققت قدراً كبيراً من التقدم في العديد من أوجه العلاقات التجارية والاستثمارية على المستوى الإقليمي بدرجات متفاوتة، تختلف من تكتل لآخر»<sup>(٣)</sup>. والتكتل الإسلامي سيكون أكثر نجاحاً لما يمتلك من أسباب النجاح، مع الارتكاز على العقيدة الإسلامية التي تحكم تصرفات الجميع والمسألة ليست مسألة عدد دول، بل حجم السوق بكل معايير.

ويقول عمارة: «إن السبيل الوحيد إلى الخروج من الجور المالي العالمي هو تحول العالم الإسلامي بالتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والاعتماد المتبادل إلى كتلة اقتصادية متحدة»<sup>(٤)</sup>.

ويحتاج الأمر سلوك طريق إسلامي - وعربي بخاصة - مشترك في الإدارة على مستوى التصور والمبادئ حتى نحقق نجاحاً شاملاً يساعد على

(١) توصيات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة برعاية جامعة أم القرى، من ٢٣ - ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٢٦هـ، ص ٣.

(٢) غانم، أحمد، بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، صحيفة العالم الإسلامي، العدد ١٦٨٣، ٢٦/١/٢٠٠١م، ص ٣.

(٣) المجذوب، أسامة، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ص ٢٦٥. ومن أمثلة هذه التكتلات: السوق الجنوبي الذي يضم: الأرجنتين والبرازيل وأروجووي، ومجموعة الأندين وتضم: بوليفيا وكولومبيا وشيلي والإكوادور وبيرو.

(٤) عمارة، حول النظام المصرفي المعاصر، ص ٥.

نجاح تجمع اقتصادي قوي يمكنه مواجهة تحديات العولمة وتكتلاتها الاقتصادية بكفاءة، ويحتاج ذلك استيعاب المصطلحات العالمية باللغة العربية، والعمل على الحد من هجرة العقول الإسلامية والعربية، مع الاستفادة من خبرات وأبحاث العقول المهاجرة لتطوير الأداء الإداري<sup>(١)</sup> والتنمية الاقتصادية، والابتعاد عن العشوائية والعاطفية والعمل بجدية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وقد جاء في توصيات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة برعاية جامعة أم القرى، عام ١٤٢٦هـ ما يلي: «خامساً: إن العولمة الاقتصادية، واقع يفرض نفسه على العالم أجمع، ولا سبيل للتعامل معه إلا بالوعي التام، والتعاون الاقتصادي البناء بين الدول الإسلامية، لزيادة التبادل التجاري بينها وإنشاء السوق الإسلامية المشتركة، وإن البنك الإسلامي للتنمية - بجدة - بالنظر إلى الأهداف التي أسس من أجلها قد تحمل مسؤولية كبيرة وهو يقوم بجهود مشكورة في هذا المجال، تستحق الدعم والتقدير من الدول الإسلامية»<sup>(٢)</sup>.

٧ - وإذا تأخرت إقامة السوق الإسلامية، وهذا ما أتوقع، فيجب تشجيع التجارة البينية بين الدول الإسلامية المختلفة، وبخاصة الإقليمية منها، ضمن نطاق العالم الإسلامي، كنطاق الدول العربية، وهذا الأمر ضروري، والتجارة البينية ذكرت في القرآن الكريم، وساهم فيها رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ ۖ إِلَّا لِفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۖ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ١ - ٤].

- (١) لمزيد من المعلومات راجع مقال: نبيل بن عطية «الإدارة العربية وتحديات العولمة». رسالة معهد الإدارة، العدد التاسع والعشرون، الرياض، محرم ١٤٢٢هـ.
- (٢) توصيات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة برعاية جامعة أم القرى، من ٢٣ - ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٢٦هـ، ص ٣.



وعلى الدول الإسلامية بعامة والعربية بخاصة أن تهتم بالتجارة البينية، - ومن هذا الباب اهتمت جامعة أم القرى بمكة المكرمة بدراسات التجارة البينية بين الدول الإسلامية - إذ أن حجم تجارة السلع البينية العربية المتوافر لها بيانات، ضعيف: ففي عام ٢٠٠١م بلغت ما مقداره ٣٠,٥٤ مليار دولار أمريكي، في حين بلغ حجم إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية ما قيمته ٤٠٦,١٢ مليار دولار أمريكي، مما يعني أن نسبة التجارة البينية العربية في التجارة الخارجية للبلدان العربية بلغت ٧,٥٪ في تلك السنة بعدما كانت ٨,٨٪، و ٨,١٪ في عامي ١٩٩٩م، و ٢٠٠٠م<sup>(١)</sup>.

وذكر رياض المومني في بحث له بعنوان: (واقع ومستقبل الاقتصاديات الإسلامية في ظل العولمة): «أما على النطاق الإسلامي فقد بلغت التجارة البينية عام ٢٠٠٣م ما نسبته ١٠٪ من الصادرات و ١٤٪ من الواردات، ويقدر إجمالي التجارة الإسلامية بـ ٨٧٥ مليار دولار، في حين بلغت التجارة البينية ١١٠ مليارات دولار»<sup>(٢)</sup>.

ورغم بدء التطبيق الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية منذ بداية عام ٢٠٠٥م، إلا أنه مع الأسف الشديد إن صحيفة الدستور الأردنية طالعنا يوم الأربعاء ١٦/٣/٢٠٠٥م أن سوريا ومصر ما زالتا تفرض قيوداً غير مبررة على الصادرات الأردنية، ودون أسباب منطقية، - أي: أن الاتفاقيات العربية حبر على ورق - رغم أن المصانع الأردنية ملتزمة تماماً بالاتفاقية المذكورة<sup>(٣)</sup>، آنذاك، كل ذلك يوهن في عضد التجارة البينية، لأن بعضهم

(١) راجع الأمم المتحدة، الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة إسكوا، نيويورك، ٢٠٠٢م.

(٢) المومني، رياض، بحث: واقع ومستقبل الاقتصاديات الإسلامية في ظل العولمة، المقدم لندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الاقتصادي والثقافي، المنعقدة بجامعة آل البيت في شهر أيار عام ٢٠٠٦م، ص ١٠.

(٣) جريدة الدستور الأردنية، العدد ١٤٦٢٤، في ١٦/٣/٢٠٠٥م.

لا ينطلق من المصلحة القومية، بل من طبيعة العلاقات السياسية المحكومة بالفردية أحياناً.

ونأمل أن نجد اتفاقية التجارة العربية قد تطورت إلى سوق مشتركة، في الوقت الذي تسعى فيه مراكز العولمة إلى تفتيت وتقسيم البلدان الكبيرة كالسودان والعراق، وهذا يتنافى مع حلم القرية الواحدة.

فكيف ستنجح التجارة الإسلامية البينية؟

الجواب معروف؛ لأن الدول العربية تفضل المنتجات الأجنبية على المنتجات العربية، وربما ينبع ذلك من التبعية، أو لارتباط معظم الدول العربية باتفاقيات تجارية فردية مع الدول الأجنبية، واستيرادها الكثير من السلع والمنتجات والصناعات والمواد الأولية والغذائية، رغم توافرها في الدول العربية، حيث تستورد بعض الدول العربية قمح أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا بدلاً من القمح المغربي الذي يصدر إلى أوروبا، والمنسوجات الفرنسية والإيطالية والهندية، بدلاً من المنسوجات المصرية عالية الجودة، وهكذا بالنسبة للموارد الاقتصادية الأخرى<sup>(١)</sup>. فحتى تنجح التجارة البينية على الدول الإسلامية الاستقلالية في قرارها الاقتصادي، وفك الارتباط مع الآخر، والتعامل مع الدول بالندية، وتشجيع التجارة البينية بين الدول الإسلامية عن طريق إعطاء الدول حق الأفضلية، وإلغاء الجمارك بينها أو جعلها رمزية، وغير ذلك من وسائل.

#### ٨ - إنشاء مشاريع صناعة المستقبل التي تكسر العقبات والحواجز

الراهنه بين الدول الإسلامية، حيث إن المجلس العام للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية عَمِلَ لإنجاح إنشاء أكبر مصرف إسلامي في العالم برأسمال مدفوع خمسة مليارات درهم، لتمويل وخدمة إدارة السيولة

(١) الجاسر، هيلة بنت ناصر، جغرافية الوطن العربي والعالم الخارجي، وزارة التربية والتعليم السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٤.





النقدية في الدول الإسلامية، وذلك للمنافسة في الأسواق المالية العالمية.

فقد شهدت منطقة الخليج العربي وغيرها من مناطق العالم الإسلامي تحولاً طيباً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات، وذلك بإنشاء مصارف إسلامية جديدة، وتفعيل دور الاقتصاد الإسلامي في الاستثمار<sup>(١)</sup>.

يقول عمرو عناني رئيس منتدى جدة الاقتصادي: «يجب أن نتحول من الرؤى والنظريات التقليدية التي تركز على المنظور الاقتصادي الصرف، والتمثل في رأس المال والبنية التحتية، إلى رؤى أكثر شمولية، تغطي مجالات أكبر، مثل: بناء الطاقات والثروة البشرية وأسس المعرفة لدى الفئات الشابة»<sup>(٢)</sup>.

٩ - تفعيل دور وسائل الإعلام والإعلان لإنتاج رسالة إعلامية واضحة وصريحة، وبرامج مدروسة للتصدي لسلبات وتحديات ومخاطر العولمة والغزو الفكري وبذل كافة الجهود لصمد مظاهر العولمة التي تطال المقاصد الشرعية: محافظة على الدين والنفس والعقل والمال والعرض (النسل)، وأن يقتنع المواطن بالمشاركة في الذود عن هذه المقاصد، وألا يتغاضى عن أي مظهر من مظاهر العولمة السلبية، لأن ذلك يؤدي إلى تمرير سلبات العولمة وتصبح في النهاية من المسلمات، مما يؤدي إلى تهديد منجزات الأمة، وثوابتها، حيث إن الإعلام الإسلامي ضعيف وغير مؤثر، ويحتاج إلى تضافر الجهود لإبراز الوجه الحضاري والحقيقي للإسلام، بوسطيته واعتداله، لأن أعداء الإسلام يعملون على تدمير الإسلام والمسلمين، وإيجاد مسلمين يدينون بالدين الإسلامي اسماً، يتبعون ملة منحرفة، ليرضوا أسيادهم في الغرب، وبخاصة مع الغزو الإعلامي المتعاضم من المحطات الفضائية الغربية وبعض المحطات العربية والإسلامية المحسوبة على

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٨٤، ذو القعدة ١٤٢٥هـ، ديسمبر ويناير ٢٠٠٥م، دبي، بنك دبي الإسلامي، ص ٤.

(٢) عناني، عمرو، جريدة الوطن السعودية، الأحد ١١ محرم ١٤٢٦هـ/ ٢٠ فبراير ٢٠٠٥م، العدد ١٦، ص ٥.

العروبة والإسلام. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتِيتَهُمْ بِدَلٍّ لِّذِي بَاءَكَ مِنْ أَلْعَلِّ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة: ١٢٠]. ويجب أن لا نصدق كل ما تبثه وسائل الإعلام وبخاصة غير الإسلامية، بل يجب علينا أن نتحقق ونتثبت من صحة ذلك، قال تعالى: ﴿فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَخِطْبُكَ مِنْ سِجِّينَ ﴿٢٢﴾﴾ [النمل: ٢٢].

ولكي نواجه العولمة الاقتصادية وغيرها إعلامياً يرى محمد سليم العوا: «أن يقوم رجال المال المسلمون وبيوت المال الإسلامية وغيرهم، بتمويل تقديم العلم النافع عن طريق وسائل الاتصال الحديثة من قنوات فضائية ومواقع على شبكات المعلومات الدولية، التي تؤدي إلى الوصول إلى المعلومات النافعة المقبولة إسلامياً»<sup>(١)</sup>. وبخاصة الاقتصادية منها.

وكما رأى الشيخ عبدالعزيز بن باز يرحمه الله تعالى: «إن من أهم المهمات لحماية الإسلام والثقافة الإسلامية من مكائد الغزو الفكري (والعولمة)، التأكيد على دعاة الإسلام وحماته التفرغ لكتابة البحوث والنشرات والمقالات النافعة والدعوة إلى الإسلام والرد على أصناف الغزو الفكري وكشف عواره، وتبيين زيفه حيث إن الأعداء قد جندوا كافة إمكانياتهم وقدراتهم وأوجدوا المنظمات المختلفة والوسائل المتنوعة للدرس على المسلمين والتلبس عليهم، فلا بد من تفنيد هذه الشبهات وكشفها، وعرض الإسلام عقيدة وتشريعاً وأخلاقاً عرضاً شيقاً صافياً جذاباً بالأساليب العلمية العصرية المناسبة وعن طريق الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن من طريق جميع وسائل الإعلام حسب الطاقة والإمكان لأن دين الإسلام هو الدين الكامل الجامع لكل خير، الكفيل بسعادة البشر

(١) العوا، محمد سليم، لا نهضة ولا تقدم لمجتمعاتنا بعيداً عن الإسلام، (حوار مع الدكتور العوا)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٨٤، ذو القعدة ١٤٢٥هـ/ ديسمبر ويناير ٢٠٠٥م، دبي، بنك دبي الإسلامي، ص ١٤.



وتحقيق الرقي الصالح والتقدم السليم والأمن والطمأنينة والحياة الكريمة والفوز في الدنيا والآخرة. وما أصيب المسلمون إلا بسبب عدم تمسكهم بدينهم وعدم فهم الأكثرين لحقيقته وما ذلك إلا لإعراضهم عنه وعدم تفقههم فيه وتقصير الكثير من العلماء في شرح مزايده وإبراز محاسنه وحكمه وأسراره والصدق والصبر في الدعوة إليه وتحمل الأذى في ذلك بالأساليب والطرق المتبعة في هذا العصر، ومن أجل ذلك حصل ما حصل اليوم من الفرقة والاختلاف وجهل الأكثر بأحكام الإسلام والتباس الأمور عليهم<sup>(١)</sup>.

١٠ - تأسيس مركز عربي إقليمي وآخر إسلامي عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطويرها وربطها بالقطاعات الإنتاجية تتوافر فيه بيانات عن كل الصناعات والسلع في الدول العربية والإسلامية لتحديد العرض والطلب عليها، مما يساعد على زيادة التجارة البينية بين الدول إقليمياً ودولياً، وتكون أقدر على التأثير العالمي، وأقوى في حالة المفاوضات والاتفاقيات الدولية، مع العمل على تعريب تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا الأمر وجد اهتماماً من قبل الدول العربية، حيث عقدت ندوة دولية بتونس لهذا الشأن - الندوة الدولية الأولى بتونس في الفترة من ٥ - ٢٠٠٣/٣/٦ - حيث هدفت الندوة إلى إيجاد استراتيجيه عربية موحدة تواجه تحديات العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، عن طريق تعريب آليات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الدولية الإلكترونية وخدمات الإنترنت، وتفعيل ذلك باللغة العربية، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والثقافية بين الدول العربية<sup>(٢)</sup>.

كما يجب تعريب المصطلحات الاقتصادية والإدارية، وذلك للوقوف

(١) ابن باز، الموقع الرسمي لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، رحمه الله، «محرابة الغزو الفكري الغربي والشرقي» [www.ibnbazz.org.sa](http://www.ibnbazz.org.sa).

(٢) النادي العربي للمعلومات، نشرة داخلية. الشبكة العربية نشرة عربية رقم ١١. (نسخة في ١٤٢٦/١/٢٦هـ).

أمام الغزو الإعلامي الخارجي للدول الإسلامية بعامة والعربية بخاصة<sup>(١)</sup>، وإزالة الشبهات التي تثار حول الإسلام، وتنفيذ التهم التي تلصق به، والعمل على تنقية جميع وسائل الاتصال الحديثة من كل ما ينافي العقيدة الإسلامية. حيث تقف مراكز العولمة ضد الحفاظ على التنوع الثقافي، حماية لمصالح صناعة الاتصالات والمعلومات<sup>(٢)</sup>. وهي تعمد إلى الكذب وتزوير الحقائق، لذا حذرنا المولى من هؤلاء الفسقة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ فَيُضْحِكُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (١). [الحجرات: ٦].

١١ - غير ذلك من وسائل وآليات تتناسب مع كل دولة إسلامية وظروفها الخاصة، مع الالتزام بالشريعة الإسلامية. ولا مجال لمواجهة العولمة الاقتصادية إلا بتطبيق شرع الله، وتطبيق اقتصاد إسلامي، حسب ما أراد الله عز وجل، ونأخذ من الآية التالية التوجيه والإرشاد، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ (١١). [المائدة: ٦٦]، مما سبق بيانه تتضح لنا وسائل مواجهة العولمة بعامة، والعولمة الاقتصادية بخاصة، وكيفية مواجهة العولمة في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا نكون قد أجبنا عن الأسئلة التي طرحت في مشكلة البحث.



(١) ولنا في تجربة اليابان لعبرة ودرس للتصدي لهيمنة اللغة الإنجليزية في تكنولوجيا المعلومات، حيث عمدت إلى الترجمة الآلية من أجل كسر عزلتها اللغوية. علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص ٢٩.

(٢) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص ٢٧.



## الخاتمة

بعد بيان مفهوم العولمة وأهم مجالات تحديات العولمة الاقتصادية، وأهم الوسائل التي يمكن بموجبها مواجهة العولمة الاقتصادية وغيرها بكل أشكالها ومعطياتها يمكن أن نلمس بعض النتائج المهمة، ونأمل أن نطبق بعض التوصيات والتوجيهات.

### أولاً: النتائج:

مما سبق بحثه يمكن أن نستنتج عدة أمور نلخصها بما يلي:

(١) العولمة أمر لا فرار منه، وهي مفروضة على العالم بقوة السلاح والسياسة والاقتصاد، فيجب أن ندرك كنهها، ونستفيد من منجزاتها، ويمكن أن نواجه تحدياتها المختلفة، وبخاصة العولمة الاقتصادية بأسلوب الفهم الحقيقي لما يدور حولنا أولاً بأول.

(٢) يمكننا المساهمة في الحضارة الإنسانية، وبخاصة الجانب الاقتصادي منها، بقوة واقتدار إذا نحن احترمنا أنفسنا، واستخدمنا مقدراتنا ومواردنا المختلفة، الاقتصادية والبشرية، وتمسكنا بثوابتنا العقدية مما يفرض احترامنا وهيبتنا على الآخر لأننا نحترم أنفسنا.

(٣) إن الأمة الإسلامية تملك من الوسائل ما يمكنها من مواجهة أصعب الظروف والمحن ومن ذلك العولمة الاقتصادية بكل أشكالها ومعطياتها، ومؤامراتها.

## ثانياً: التوجيهات:

وحتى نستطيع مواجهة العولمة بكل أشكالها إذا توفرت الإرادة الحرة والنية الصادقة والأهداف الواضحة، فبال تعاون والعمل المشترك يمكننا مواجهة أخطار العولمة وتحدياتها<sup>(١)</sup>، يمكن أن نأخذ بالتوجيهات التالية:

(١) إبراز حقيقة الدين الإسلامي، وبيان قيمه الفاضلة في جميع المجالات الحياتية وبخاصة ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والمادية، مع الحفاظ على الثوابت العقدية، وإبقاء دور الدولة في الحياة العامة، والحفاظ على كيانها المعنوي والمادي.

(٢) تحصين الأمة بعامة والشباب بخاصة في وجه التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية، بالعلوم الشرعية والثقافة الدينية، وإبراز الشخصية الإسلامية المميزة عن غيرها بأصالتها، التي ترفض الانصهار بالثقافات الأخرى، مع الاهتمام بوسائل الإعلام وتفعيلها لتقوم بأداء رسالتها المناطة بها، بترسيخ قيم الإسلام، في نفوس المسلمين، ومنها: القيم الاقتصادية مع بيان خصائص الاقتصاد الإسلامي، مع التركيز على وسطية الإسلام وشموليته وعالميته وخصائصه الأخرى، وقبوله الآخر، مع إمكانية التواصل مع الحضارات المختلفة، اقتصادياً.

(٣) أن نعمل بكل قوة على الأخذ بأسباب التقدم والرفق والازدهار الاقتصادي، وليس معنى ذلك اللحاق بمراكز العولمة وتبعيتها، وإنما علينا أن ننشئ لأنفسنا وجوداً مادياً اقتصادياً مستقلاً يعتمد على تراثنا وعقيدتنا التي تدعو إلى العلم والأخذ بكل ما يتوصل إلى المعرفة، حتى لا نتخلف مادياً عن الآخرين ومعطيات العصر، فلا نستطيع بعدها اللحاق بركب الحضارة،

(١) طه، غزمي، قيم العولمة، ص ٢٦.



وبالتالي نعجز عن المساهمة في تقدم الأمم مادياً واقتصادياً وغير ذلك من نواحي الحياة.

(٤) على الأمة الإسلامية الإسراع بإنشاء مؤسسات اقتصادية فاعلة على غرار مؤسسات العولمة، كبيت (صندوق النقد) المال الإسلامي، والمصرف الإسلامي الدولي، ومنظمة التجارة الإسلامية، لتكون نداً للمنظمات الدولية والإقليمية غير الإسلامية<sup>(١)</sup>.

(٥) العناية بمناهج التربية والتعليم وذلك بتطوير مناهجنا بحيث تركز على النواحي العملية التطبيقية، القائمة على التحليل الموصل لنتائج فاعلة، وبأقصر الطرق، وأقل التكاليف، مع الاهتمام بالكيف لا بالكم، والبعد عن حشوها بالمعلومات التي تثقل كاهل المعلم قبل المتعلم، والتي لا تخدم التطور والتطوير وبخاصة الاقتصادي منها، مع تسهيل عملية التعلم والتعليم، والإعداد الجيد والتهيئة المثلى للشباب التي تنمي طاقاتهم الخلاقة وتعزز روح البناء لا الهدم وهي التي تطلق ملكة التفكير لا ملكة الحفظ والتلقين والترديد، هي التي تعزز روح النقد البناء لا أسلوب الانتقاد الهادم<sup>(٢)</sup>، وتقويم المناهج التعليمية وتطويرها استجابة لمتطلبات العصر، بما في ذلك الجانب الاقتصادي دون مساس بالثوابت العقدية<sup>(٣)</sup>. مع ربط خطط التعليم في الدول الإسلامية بخططها الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٤)</sup>.

(١) المنظمات الدولية المعنية: صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية، البنك الدولي.

(٢) جريدة الوطن السعودية، الأحد ١١ محرم ١٤٢٦هـ، ٢٠ فبراير ٢٠٠٥م العدد ١٦٠٥.

(٣) النقل والمواصلات، مجلة سعودية، العدد الرابع والستون، ذو القعدة ١٤٢٤هـ/ يناير ٢٠٠٤م، ص ١٨، ١٩.

(٤) توصيات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة برعاية جامعة أم القرى، من ٢٣ - ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٢٦هـ، ص ٤.

(٦) العمل على تكامل جهود المخلصين من الدعاة والمفكرين المعنيين بالخطاب الإسلامي، وإيصال الصوت الإسلامي بالوسائل الحديثة الممكنة، وتحسين المحتوى الاقتصادي العربي والإسلامي، ومقاومة السيادة الاقتصادية الغربية، وعدم الوقوع في فخ العولمة وبخاصة في الجانب الاقتصادي، والحفاظ على المصالح الوطنية<sup>(١)</sup>، ومراعاة ما يقتضيه منهج القرآن الكريم والسنة النبوية من إيصال الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وتجنب ما ينفر من قبول دعوة الحق، والاجتهاد البناء بما يجمع بين الأصالة والمعاصرة، والتمسك بالثوابت العقدية<sup>(٢)</sup>. ووضع آلية واضحة لجعل الأمور النظرية واقعاً عملياً، مع بناء برامج للتنوعية بمخاطر العولمة الاقتصادية وكيفية مواجهتها، بعيداً عن أي تعصب أو شطط، باللغة التي تُفهم، حيث إن المسؤولية مسؤولية مشتركة بين الجميع.

(٧) رصد ما يثار عن الإسلام والمسلمين وما يحاك له من مؤامرات لإضعاف قوتهم الاقتصادية، والرد عليها بكل صراحة وقوة وثبات، وتعرية كل فكر مشبوه، خارج عن جادة الطريق القويم التي جاء بها محمد ﷺ، طريق الوسطية والاعتدال، لتكون كلمة الله هي العليا.

مع العلم أن الله جل وعلا ضمن النصر لمن جاهد، بأي وسيلة متاحة، لإعلاء كلمة التوحيد، ومن ذلك العمل على مواجهة جوانب العولمة الاقتصادية التي تتعارض مع الدين، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتْ

(١) مرادن، بركات محمد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، وزارة الأوقاف القطرية، الدوحة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ١٩٠، ١٩١.

(٢) لمعرفة الخطاب الإسلامي، مميزاته والتحديات التي تواجهه راجع أبحاث وقرارات الدورة الخامسة عشرة للمجمع الفقه الإسلامي المنعقدة بمسقط ١٥ - ٢٠ محرم ١٤٢٥هـ/ ٦ - ١١ مارس ٢٠٠٤م.





صَوِّمُ وَيَبِغُ وَصَلَاتٌ وَمَسْجِدٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ  
يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ [الحج: ٤٠].

والله الموفق لسواء السبيل.



